إيقاف صرف العملة الكويتية القديمة في مكة

أوضح شيخ الصيارفة في مكة المكرمة بالسعودية عادل ملطاني أن القطاع تلقى مؤخرا تعميما من مؤسسة النقد بإيقاف التداول بالعملة الكويتية القديمة، واستبدالها بالعملة الجديدة، اعتبارا من شوال المقبل، عقب انتهاء شهر رمضان. وقال ملطاني «بناء على التعميم الوارد يجري العاملون بالقطاع حاليا عملية توازن في قبول العملة الكويتية القديمة والجديدة على أن يتم التوقف عن تداولها قبل انتهاء المدة المحددة بنحو 15 يوما»، وفقا لما ذكرته إحدى الصحف السعودية. وأفاد بأن حركة التداول تشهد منذ بدء موسم العمرة انخفاضا ملحوظا عن المواسم السابقة بنسبة تقدر بـ 35%، ومن المأمول أن يتحسن الوضع من بعد منتصف شهر رمضان.

في ظل تداعيات الحادث الإرهابي

البورصة اليوم.. لا داعي للهلع

- الثامر: ننصح بعدم البيع العشوائي
- الشريعان: نطالب بمزيد من الرقابة على البورصة بدءاً من اليوم
- السيولة سترتفع لاستفادة البعض من فرص البيع بأسعار متدنية

البورصة الكويتية اليوم أمام تحد تجاوز حالة هلع لدى بعض المضاربين او التقاط مؤشرات الاستقرار الأمني والسياسي (قاسم باشا)

شريف حمدي

تفتتح البورصة الكويتية اليوم على وقع الحادث الارهابي الذي نفذ اول من أمس على مقربة من مركز المال في منطقة شرق. ورغم ان البورصة تعاني أصلا من تراجعات كبيرة في الفترة الماضية على مستوى المؤشرات والسيولة، يضاف لها التراجع المصاحب لشهر رمضان، الا ان المتوقع اليوم ان يكون للحادث تأثير سلبي اضافي. وقد يتمثل الوضع السلبي في عمليات بيع عشوائية من المضاربين الافراد، غير أن التأثير قد يكون في أول جلسة أو عدد محدود من الجلسات، لكن سيستفيد البعض من فرصة البيع العشوائي ليقوموا بعمليات شراء بأسعار متدنية وهو ما قد يرفع السيولة لمستويات أعلى من متوسط بداية رمضان عند 10 ملايين دينار. وينصح اقتصاديون بعدم البيع والهلع، كما يطالبون بتشديد الرقابة بدءا من اليوم (الأحد) لبث الطمأنينة في نفوس المتعاملين. وفي هذا السياق، قال خبير أسواق المال محمد الثامر ان البورصة الكويتية تتفاعل منذ فترة ليست بالقليلة مع كثير من الأحداث السلبية التي تمر بها المنطقة، والتي أثرت عليها بشكل كبير، مؤكدا أن التفجير الذي اسفر على سقوط ضحايا ومصابين ستكون له انعكاسات سلبية تضاف للأحداث المؤثرة في سوق الكويت للأوراق المالية في الأونة الأخيرة، معربا عن أمله في ألا يطول هذا التأثير السلبي على البورصة الكويتية. وتوقع الثامر ان تشهد البورصة الكويتية في الجلسات القليلة المقبلة وخاصة في جلسة اليوم (الأحد) تراجعا للمؤشرات والمتغيرات، مشيرا إلى ان كثيرا من المتعاملين سيتوجهون للبيع خوفا من تراجعات كبيرة بالبورصة، لكن ضعف السيولة سيحول دون الإفراط في عمليات البيع.

وأكد الثامر على أنه لا داعي للهلع، داعيا المتعاملين بالبورصة الكويتية الى أن يتبعوا سياسية الحيطة والحذر مع عدم الانسياق للبيع العشوائي، مشددا على ان الكويت دولة قائمة بمؤسساتها وستتغلب على هذه الأحداث الدخيلة عليها، وأنها مرت بظروف مشابهة في الثمانينات واستطاعت التغلب عليها.

تشديد الرقابة

أما مدير عام شركة كي آي سي للوساطة فهد الشريعان فقال ان ما حدث حتما سيلقي بظلاله السلبية على بورصة الكويت في الجلسات المقبلة، لافتا إلى أن الاقتصاد أول ما يتأثر بمثل هذه الأحداث السلبية. ودعا الشريعان ابتداء من جلسة اليوم (الأحد) أن تخضع تعاملات البورصة لمزيد من الرقابة من قبل الجهات المعنية ليشعر المتداول أن الدولة تولي البورصة اهتماما كبيرا في مثل هذه الظروف، لافتا إلى أن من شأن ذلك ان يشعر المتعامل بالبورصة بأن المجتمع الكويتي متماسك في مواجهة مثل هذه الأحداث. وتوقع أن البورصة قد تشهد تراجعات جماعية لمؤشراتها الثلاث كردة فعل طبيعية للحادث، مشيرا إلى أن التأثير قد يكون محدودا وقصورا على جلسة واحدة فقط، وإن زاد عن ذلك فلن يمتد لمدى زمني طويل.

وأعرب عن أمله في أن تتخطى الكويت بكل مؤسساتها وليست البورصة فقط هذا الحادث الأليم، مؤكدا أن الكويت قادرة على تجاوزه خاصة أن هناك أحداثا مشابهة في ثمانينيات القرن الماضي واستطاعت الكويت تجاوزها.

نظرة مستقبلية مستقرة من وكالات التصنيف الائتماني بفضل الاحتياطات المالية

الاقتصاد الكويتي قوي ومرن رغم التهديدات

فائض ميزانية الكويت سيصل إلى 10,6٪ من إجمالي الناتج المحلي للسنة المالية المنتهية في مارس 2016 وفقا لوكالة«فيتش»

مدحت فاخوري

انضمت وكالة فيتش مؤخرا الى وكالات التصنيف الائتماني الأخرى لتؤكد التصنيف الائتماني القوي للكويت وتحديدا عند +AA على المدى الطويل مستندة إلى مرونة احتياطياتها وعدم وجود كوارث مالية محتملة، وفقا لـ «غلف نيوز».

وهو ما يجعل القول ان وكالات التصنيف الائتماني كانت سخية في تقييمها للكويت بعيدا عن الصحة نظرا لما تتمتع به الكويت من وضع مالي وحساب خارجي قوي، على الرغم من انخفاض أسعار النفط، والفضل في ذلك يرجع جزئيا لعوائد الاستثمار من احتياطيات الكويت الكبيرة التي تعوض إلى حد ما هذا الانخفاض في عائدات النفط.

فقد تم تصنيف الكويت من قبل ستاندرد آند بورز عند AA وكذلك صنفت عند Aa2 من موديز.

توقعات بتحقيق الميزانية إيرادات بـ 40,7 مليار دولار للعام 2015 ـ 2016

وتشترك وكلات التصنيف الائتماني الثلاث في شيء واحد بالنسبة لتصنيفها للكويت وهو ان النظرة المستقبلية مستقرة.

وهناك توقعات بأن تحقق ميزانية الكويت للعام 2015ـ2016 ايرادات بـ 40,7 مليار دولار وان تصل الانفاقات إلى 64,5 مليار دولار.

وبخلاف النفط فهناك العوائد على الاستثمارات الكبيرة من صندوق الثروة السيادية، والتي قدرت موجوداته بنحو 548 مليار دولار في ابريل الماضي، وفقا لآخر الإحصاءات المتاحة. وهذا مبلغ كبير بحكم ما يمثله من 7,7٪ من صناديق الثروات العالمية.

وحددت الميزانية الكويتية السعر العادل لبرميل النفط عند 45 دولارا للبرميل لحساب عائداتها النفطية، ليكون هذا المعدل اقل من سعر السوق السائد، لكنه في الوقت ذاته يتماشى مع الخيارات الاقتصادية المحافظة الجارية للكويت، فقطاع النفط حيوي للكويت، اذ يساهم بحوالي 80٪ من إيرادات الخزينة.

وحددت وكالة فيتش السعر العادل لتصدير برميل النفط عند 47 دولارا للبرميل، وهو اعلى من المعدل المستخدم في الميزانية العامة لها مما سيفيد بدوره في زيادة الإيرادات.

ووفقا لتوقعات فيتش فإن الكويت ستحقق فائضا في الميزانية للسنة المالية الجديدة، وإن كان ذلك سيكون عند مستوى منخفض، فوفقا للتوقعات فإن الفائض في الميزانية سيصل إلى 10,6٪ من إجمالي الناتج المحلي للسنة المالية المنتهية في مارس 2016، مقابل 20,7٪ للسنة المالية 2014 ـ 2015.

وقالت الوكالة انه بالتأكيد هذا الرقم يعد كبيرا في ظل ما تشهده اسواق النفط العالمية من انخفاض مستمر منذ عدة أشهر.

وتحقق الكويت فوائض مالية منذ اكثر من عقد والذي بدوره وفر لها وسادة مالية متينة ومرنة، وبالإضافة إلى توقعات فيتش الايجابية لفائض الحساب الخارجي للبلاد والمقدرة عند 15٪ من إجمالي الناتج المحلي للعام الحالي أقل بـ 50٪ عن العام الماضي.

ويعكس الانخفاض انخفاض اسعار النفط، ومع ذلك فإن حجم الفائض يوفر الراحة اللازمة للهيئات الدولية التي تتعامل مع الكويت.

وبشكل مجمل فإن الاقتصاد الكلي للكويت مستقر لما لديها من فوائض في ميزانيتها وحسابها الخارجي، إلى جانب انخفاض معدلات التضخم والتي هي عند 3٪، وانخفاض معدلات البطالة والتي هي عند 1,5٪ بين المواطنين الكويتيين. وفقا لاستطلاع اجراه المنتدى الاقتصادي العالمي صدر اواخر 2014.

يبلغ طوله 30 كيلومترا

«ميد»: «الأشغال» تطرح مشروع طريق الغوص ليربط العاصمة بـ «الأحمدي الصناعية»

محمود عيسى

تعد ثماني شركات مقاولات كويتية العدة لتقديم عروضها بشأن ثلاثة مشروعات طرق يتم تطويرها من قبل وزارة الأشغال العامة، حيث سبق تأهيلها من قبل للمشاركة في هذه المشروعات.

وقالت مجلة ميد: ان المشروعات الثلاثة تستهدف إنشاء وتحديث طريق الغوص البالغ طوله 30 كيلومترا، والذي يربط بين مدينة الكويت ووصلة مدينة الأحمدي الصناعية، حيث يعتبر جانبا من شبكة الطرق الرئيسية في البلاد ويستهدف تخفيف الازدحام والاختناقات المرورية في ساعات الذروة. وذكرت المجلة ان الطريق المزمع إقامته وتحديثه يتوازى مع الطرق الرئيسية السريعة في البلاد مثل طريق الفحيحيل السريع (طريق 30) وطريق الملك فهد بن عبدالعزيز (طريق 40). ويمتد طريق الغوص بين طريقي الدائري الخامس والدائري السابع ويمر عبر مناطق مزدحمة بالسكان مع ارتباطه بالعديد من الوصلات والتقاطعات، وسيكون له دور كبير في حركة السير بين النهاية الجنوبية لمدينة الكويت ومدينة الأحمدي الصناعية.

أما الشركات المؤهلة للدخول في المناقصة فتشمل كلا من شركة الأحمدية للمقاولات والتجارة، وشركة كوبري للمشروعات الإنشائية، والشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات، وشركة مشرف للتجارة والمقاولات، وشركة المجموعة المشتركة، وكي سي سي انجنيرنغ اند كونتراكتنغ، وشركة المجموعة المشتركة، وأخيرا شركة المقاولون العرب الكويتية.

وذكرت المجلة ان فترة تنفيذ المشروع تبلغ 36 شهرا ويبلغ طول المرحلة الأولى 7 كيلومترات، فيما يبلغ طول المرحلتين الثانية والثالثة 9 و10 كيلومترات على التوالي. وقد حددت وزارة الأشغال العامة يوم 2 أغسطس المقبل موعدا نهائيا لتقديم العروض للمرحلة الأولى، ويوم 9 أغسطس بالنسبة للمرحلتين الثانية والثالثة.

ويشمل نطاق العمل في المرحلة الأولى مجموعة أعمال منها بناء فتحات التفافية وجسور ودوارات وجسر مشاة، بالإضافة الى صيانة وتحديث شارع الغوص بدءا من طريق الدائري الخامس الى الدائري السادس مع المحافظة على حماية وإعادة تركيب المرافق القائمة على طول خط المشروع مع الأخذ في الاعتبار التصميم الجديد للطريق وبناء مرافق خدمات جديدة.

أما المرحلة الثانية فتقضي بسلسلة من الأعمال، منها تحديث التقاطعات المزودة بالإشارات المرورية وتحويلها الى دوارات واسعة وإنشاء 6 جسور على موازاة شارع الغوص، بالاضافة الى 7 جسور مشاة مع حماية واعادة تركيب الخدمات القائمة مع مراعاة الأماكن الجديدة المخصصة لها.

أما المجموعة الثالثة فمن بين اختصاصها تحديث الدوارات الستة القائمة على شارع الغوص وبناء جسور وتقاطعات وتحديثات وأعمال صيانة مع مراعاة صيانة ونقل المرافق القائمة الى مواقعها الجديدة مع بناء الخدمات الجديدة وفقا للمخطط.

خلال الفترة بين عامي 2009 و2013

11٪ معدل النمو السنوي المركب لعمليات إعادة التأمين في الكويت

محمود عيسى

أصدرت شركة يايمتريك تقريرها السنوي عن صناعة اعادة التأمين في الكويت متضمنا الاتجاهات والفرص المستقبلية الرئيسية من الآن وحتى عام 2018.

وقالت الشركة في التقرير ان مراجعتها لنشاطات شريحة اعادة التأمين في السوق الكويتي خلال الفترة بين عامي 2009 و2013 اظهرت ان الصناعة حققت معدل نمو سنوي مركب بنسبة 10,9٪ فيما يتعلق بالتأمينات المقبولة. وأوضح التقرير ان أسباب هذا النمو في الطلب على اعادة التأمين في الكويت تتمثل في ثلاثة اسباب رئيسية اولها ضعف المهارات في مضمار الاكتتاب وبيع نشاطات اعادة التأمين، ومحدودية الحد الادنى لمتطلبات رأس المال واخيرا زيادة الطلب على هذا النوع من النشاط التأميني.

وأشار التقرير الى ان شريحة الحوادث الشخصية وشريحة العناية الصحية او العلاج استحوذتا على النسبة الاعلى من عقود التأمين التي تم التخلي عنها خلال فترة المراجعة آنفة الذكر، وقد تم التخلي عن 59٪ من عقود هذه الشريحة من التأمين الاعتيادي لصالح اعادة التأمين في عام 2013.

وجاء في التقرير ان شركات التأمين في الكويت تخلت عن نسبة كبيرة من اجمالي عملياتها التأمينية لحساب شركات اعادة التأمين.

ويحتوي التقرير على تحليلات شاملة لشريحة اعادة التأمين في الكويت والفرص المستقبلية المتوقعة لها حتى عام 2018 في اهم القطاعات الاقتصادية في البلاد.